دور التطرف الديني والارهاب السياسي في مراسيم التنصير وقرارات الطرد / المورسيكيون إنموذجاً

اعداد

م.م قاسم عبدسعدون الحسيني

الملخص

يشكل تاريخ الأندلس، ونهاية دولة الإسلام في الأندلس مرحلة مهمة من مراحل التاريخ الإسلامي ، ففيه قصة شعبٌ أستطاع أن يُشيدُ حضارة عظمى امتدت زهاء ثمانية قرون، شُيد خلالها صرحاً حضارياً لا تزال الكثير من معالمه قائمة إلى الآن ، وإذا بهذا الشعب يجد نفسه في مهب الريح لينتهي حكمهم بسقوط غرناطة عام ٨٩٧هـ/١٤٩٢م ،آخر المعاقل الإسلامية في الأندلس ، إذ عانى هؤلاء المسلمون شتى أنواع العذاب على أيدي السلطات الأسبانية ، ولا سيما بعد أن تنصل الملكان الكاثوليكيان فرديناندو الخامس وزوجته إيزابيلا عن كل ما جاء في معاهدة تسليم غرناطة ، بعدها واصل الحكام والملوك الأسبان في إتباع سياسة تهدف إلى طمس وتغييب الشخصية الإسلامية وذلك من خلال إصدار المراسيم الملكية التي تسعى لتحقيق ذلك ، وقد لجأ المورسيكيين إلى المقاومة فقاموا بعدد من الثورات التي خلدها التاريخ لكن حجم العداء، والكراهية التي كان يحمله رجال الدين القساوسة والملوك الأسبان كان أكبر من أن يستطيع المورسيكيين أن يحققوا طموحاتهم في إنهاء تلك المعانات ونيل الاستقلال من خلال تلك الثورات ، لذلك فقد آلو على أنفسهم بأن يكونوا مصدر قلق للسلطات الأسبانية، وللكنيسة الكاثوليكية ولا سيما بعد أن فشلت المحاولات كلها بأن يكونوا نصارى مخلصين للديانة المسيحية ، لذلك فقد كانت المراسيم الملكية تصدر بحقهم بين حينٍ وآخر ، من اجل الحد من نفوذهم الذي أخذ يتزايد، ويهدد كيان ومستقبل اسبانيا النصرانية ، حتى جاء مرسوم الطرد والتهجير الأخير كوقع الصاعقة على مسامع المورسيكيين ، ذلك المرسوم الذي يعده البعض أول عملية تهجير قسري عرفه التاريخ ، والذي أخذت تعاني منه اسبانيا إلى الآن لأنه عُد وصمة عار في جبينها القومي، ونقطة سوداء في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية الأسبانية التي كانت لا تتوانى في طرح المقترحات على الملوك الأسبان من اجل طرد المورسيكيين، والقضاء على الإسلام وأهله من ارض اسبانيا ، وفي الختام أتمنى أن أكون قد وفقت في عملي هذا لوضع لبنة في صرح المكتبة الأندلسية خدمة لفردوسنا المفقود .

مقدمة

لم يحض تاريخ الأمة الأندلسية بعد سقوط غرناطة عام ٨٩٧هـ/١٤٩٢م ، بعناية كبيرة من قبل الباحثين والمهتمين بهذا المجال ، إذ يعتقد الكثير أن بدخول الأسبان إلى مملكة غرناطة، واحتلالها انتهى تاريخ دولة الإسلام في الأندلس ، بل على العكس من ذلك هناك تاريخ طويل أستمر أكثر من ثلاثمائة عام ، ناضل فيه مسلمي الأندلس الموريسكيين[١] ضد السياسة العدائية التي انتهجتها السلطات الأسبانية، بحق الوجود الإسلامي في الأندلس ، حتى عُدت تلك الحقبة التاريخية أشد الحقب، وأكثرها صعوبة على مسلمي الأندلس الموريسكيين ، لما تعرض له هؤلاء المسلمين من مآسي وويلات على يد عمال محاكم التفتيش الأسبانية[٢] المدعومة من السلطات الأسبانية . فقد لبثت السياسة الأسبانية بعد سقوط غرناطة واحتلالها عام ٨٩٧هـ/١٤٩٢م ، إلى تحقيق كل رغباتها القومية والدينية ، وذلك بالقضاء على دولة الإسلام في الأندلس وهذا لا يتحقق إلا من خلال إصدار مجموعة من المراسيم الملكية التي تهدف إلى تغييب الهوية الإسلامية ، والقضاء على كل ما من شانه أن يمثل الوجود العربي والإسلامي في الأندلس . وقد مر المشكل الموريسكي بمراحل متعددة وهي كالآتي :-

الموريسكيون في عهد الملكين الكاثوليكيين فرديناندو الخامس وزوجته إيزابيلا

(٨٧٩ – ٩٢٢هـ / ١٤٧٤– ١٥١٦م)

ارتبط المشكل الأندلسي باسبانيا خلال عهد الملكين الكاثوليكيين بمعطيات سياسية واقتصادية واجتماعية حددت مسار السياسة الأسبانية تجاه مسلمي الأندلس الموريسكيين ، في وقت كانت اسبانيا تبحث بقوة عن وحدتها السياسية متخطية بذلك كل الحواجز التي كانت تعيق وحدتها السياسية ، وهذه المعطيات جاءت منسجمة مع أفكار رجال الدين، والقساوسة الأسبان الذين اخذوا يلحون على الملكين الكاثوليكيين الذين لا يقلون شأناً أو طموحاً في سحق طائفة الدين المحمدي في اسبانيا، والتخلص من الوجود الإسلامي فيها ، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال القيام بعملية تنصير واسعة تأتي بنتائج كبرى ، لذا فان المعطيات والمؤشرات كلها كانت تدل على أن سياسة الملكين الكاثوليكيين كانت تهدف إلى تنصير مسلمي الأندلس ، معتقدين أن ذلك ليس خرقاً لما تم الاتفاق عليه في معاهدة تسليم غرناطة التي تم توقيعها في يوم الحادي والعشرون من شهر محرم عام ٨٩٦هـ/ الموافق الخامس والعشرون من شهر نوفمبر عام١٤٩١م[٣] ، بل فيه إنقاذ لأرواحهم، وحفظ لسلام المملكة لأنه من المستحيل أن يعيش

المسلمون في صفاء وسلام مع النصارى الأسبان ، أو يحافظون على ولائهم للملوك الأسبان [٤] . لذلك مضت أعواماً قليلة على تسليم غرناطة ، حتى بدت السياسة الأسبانية واضحة نحو المسلمين،وأخذت تعبر عن رغبتها في تنصير المسلمين بوسائل مختلفة تارة بالوعظ وأخرى بالإقناع ، إلا أن هذه الوسائل باءت جميعها بالفشل ، مما جعل الكنيسة الكاثوليكية تتدخل بشكل واضح وصريح ، من خلال لجوءها إلى سياسة العنف والقسوة في وقت أخذت هذه المؤسسة تضفي سطوتها وقراراتها على السلطات الأسبانية[٥]، رافقه صمت وتجاهل الملكين الكاثوليكيين عن كل ما قطعوه من عهود ومواثيق تم الاتفاق عليها في معاهدة تسليم غرناطة من احترام شعائر المسلمين ودينهم الإسلامي[٦] .

كان الشر والعداء الديني لمسلمي الأندلس المورسيكيين محوره حبران كبيران هما الكاردينال فرانسيكسو دي سينيروس ***Francisco Ximenes*** ، المعروف باسم خمنيث أو زمنيز، مطران طليطلة ورأس الكنيسة الأسبانية ، والدون ديجو ديسا ***Dego desa*** المحقق العام لديوان التحقيق[٧] .

لجأت الحكومة الأسبانية إلى الحيلة، والخديعة من أجل التعديل على ما جاء في معاهدة تسليم غرناطة إلى أن حُرقت بنودها نصاً فنصاً ، عاملة على استلاب الحقوق والضمانات الممنوحة لمسلمي الأندلس ، فأخذت تعمل على تضييق الخناق والحريات على المسلمين وبوسائل مختلفة مما ولد تذمراً كبيراً لدى مسلمي الأندلس أدى في النهاية إلى قيامهم بثورة كبرى عرفت في كتب التاريخ بالثورة الأندلسية الأولى عام ٨٩٨هـ/ ١٤٩٩م[٨] ،التي استطاعت الحكومة الأسبانية آنذاك إخمادها، والقضاء عليها بعد أن كلفها هذا الأمر الشيء الكثير[٩] ، لذلك حرصت السلطات الأسبانية على عدم تكرار هكذا ثورات، ورأت أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الغاية هي إدماج الشعب الأندلسي بالمجتمع الأسباني ، وذلك من خلال المواصلة على اضطهاده، وإكراههِ على التنصير ، أو طردهِ نهائياً من البلاد في وقت أخذت فيه مقدمات عملية التنصير قد بدأت عام ٩٠٥هـ/١٤٩٩م، على يد الكاردينال زمنيز والدون ديسا ، لكن هذه العمليات لم تاتِ بنتائج كبرى يطمح لها الملكين الكاثوليكيين ، لذلك أصدرت الملكة إيزابيلا في عام ٩٠٨هـ/١٥٠٢م مرسومها الشهير الذي عرف بمرسوم التنصير ، والذي أعلنت فيه ضرورة اعتناق جميع الأندلسيين الديانة المسيحية، أو الرحيل عن الأراضي الأسبانية وبشكل نهائي[١٠] .

بنود المرسوم

نص المرسوم أعلاه إن من واجب أهل قشتالة طرد أعداء الدين المسيحي من مملكتي قشتالة وليون ، مشدداً على أن يرحل كل مسلم من لم يتعمد بعد يُطرد خارج أراضي اسبانيا ، فلا يبقى ذكر فوق سن

الرابعة عشر، ولا أنثى عمرها يزيد على الثانية عشر في مملكتي قشتالة وليون إلا إذا تنصروا ، كما سمح المرسوم لمن يرغب من الأندلسيين في الرحيل ببيع عقاراتهم وأملاكهم(١١) ، ولعل الحكومة الأسبانية سمحت لهم بذلك لكي يكون هذا الأمر دافعاً أو محفزاً قوياً لهم بترك بلادهم، واللجوء إلى دول المغرب ، كما منعتهم من إخراج الذهب والفضة من البلاد ، وعملت على فرض إطاعة هذه الأوامر القاسية بالقوة، وإنزال عقوبة الموت والمصادرة بالمخالفين ، ونتيجة لضياع اغلب الإحصائيات واحتكارها من قبل الأسبان لذلك فلا توجد إحصائية دقيقة بعدد الذين هاجروا نتيجة لهذه الإجراءات، ولكن بعض المؤرخين يقدر عددهم بنحو ثلاثمئة ألف أندلسي(١٢).

وقد ألحق هذا المرسوم بقرار يفوض الكاردينال زمنيز أن يتولى عملية جمع الكتب والوثائق والمصاحف العربية، ويحرقها في ميدان باب الرملة(١٣) أكبر ساحات غرناطة ، ووصل عدد ما حرق من جراء هذا العمل البربري، والهمجي حوالي مليون كتاب ، فكانت هذه الجريمة من اكبر الجرائم التي اقترفتها الكنيسة الكاثوليكية الأسبانية بحق الحضارة الإنسانية(١٤) ، وهي خسارة فادحة لا للمسلمين فحسب ، بل لأسبانيا وللعالم أجمع ، فهذه الثروة الأدبية، والعلمية قد ضاعت في وقت كانت فيه أحوج ما تحتاجه الإنسانية لمثل هذه الكنوز الأدبية والعلمية ، وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على ضيق الأفق الثقافي ، والتعصب الأعمى الذي كان يتصف به الأسبان ، ولست أنا فقط من يتصف عمل زمنيز هذا بالهمجي والبربري ، بل قالها ويقولها مفكرو الغرب أنفسهم ومنهم المؤرخ الأميريكي وليم برسكويت ***William Prescott*** ، حيث قال : ((ان هذا العمل المحزن لم يقم به همجي جاهل، وإنما حبر مثقف ، وقد وقع لا في ظلام العصور الوسطى ، ولكن في فجر القرن السادس عشر ، وفي قلب أمة مستنيرة ، تدين إلى أعظم حد بتقدمها ، إلى خزائن الحكمة العربية))(١٥) .

بعدها أخذ التنصير يعم مسلمي الأندلس وأطلق عليهم مصطلح الموريسكيين أي النصارى الجدد، أو المسلمون العرب الأصاغر حتى عُد هذا اللقب رمزاً لما انتهت إليه الأمة الأندلسية من السقوط، والانحلال فتنصر عدد كبير من مسلمي الأندلس ، تبعاً لهذا المرسوم ، وامتنع العدد الأكبر من الدخول في الدين النصراني فجمع لهم العدو الجموع واستأصلهم قتلاً، وسبياً وكان من أظهر التنصير من المسلمين علناً ظل يعبد الله ويصلي خفيةً ، لذلك فقد رأى هؤلاء المتنصرون (الموريسكيون) ، أشد أنواع العذاب والويلات على أيادي القشتاليين (١٦).

مرسوم عام ٩١٤هـ/ ١٥٠٨م

مضت السياسة الأسبانية في ظلمها، واضطهادها لمسلمي الأندلس المورسيكيين بوسائل مختلفة فقد اصدر الملك فرديناندو الخامس على إثر المقاومة الكبيرة التي أبداها المورسيكيين لعملية التنصير مرسوم عام ٩١٤هـ/١٥٠٨م . والذي حظر على المورسيكيين استخدام اللغة العربية ، وارتداء الزي والملابس العربية التقليدية ، ويمنعهم من ممارسة العادات والطقوس الإسلامية والعربية[١٧]، وهذه محاولة اسبانية أُريد بها تذويب الهوية الإسلامية، والقضاء عليها لأن المورسيكيين احتفظوا بممارساتهم وعاداتهم وتقاليدهم الإسلامية وقاوموا هذه المحاولات كلها وعملوا على ممارسة عاداتهم تلك خفية .

كذلك نص هذا المرسوم على إلزام المسلمين في المدن بالسكن في أحياء خاصة بهم ، فقد خصصت لهم أحياء أحدهما يضم نحو خمسمائة منزل وهو داخل مدينة غرناطة ، والثاني يضم خمسة آلاف منزل ويشمل ضاحية البيازين ، وأطلق على هذه الأحياء مطلح موريريا ***Moreria*** ،أو أحياء المورسيكيين[١٨] ، ولعل الهدف الذي دفع السلطات الأسبانية في سن مثل هكذا قوانين علها تهدف إلى تحجيم دور المورسيكيين داخل المجتمع الأسباني حتى يبقوا أقلية ينظر إليهم نظرة ازدراء، وعدم احترام ، أو لأن السلطات الأسبانية كانت تخشى باسهم من القيام بأي ثورة أو انتفاضة ضد الحكم الأسباني فأقدمت على فعل هذا الأجراء فأرادت السيطرة من خلال تلك المراسيم أو القوانين.

مرسوم عام ٩١٠هـ/ ١٥١٠م

بدأ الملك فرديناندو الخامس بتضييق الخناق على المورسيكيين لكن هذه المرة عبر الضغط المالي ، فقد قام بفرض ضرائب خاصة عليهم سميت بالفارضة تنقسم إلى أربعة أجزاء ثلاثة منها تسمى بالفارضة العظمى التي تضم غرامة سنوية قدرها ٢١٠٠٠دوقة ذهبية، وأخرى فوق العادية قدرها ٥٠٠٠ دوقة ، لبناء قصراً له في غرناطة، والفارضة الرابعة وتسمى بالفارضة الصغرى أو فارضة البحر لتمويل حراس البحر[١٩]، علماً بان المورسيكيين كانت لديهم أموال كثيرة.

مرسوم عام ٩٢١هـ/١٥١٥م

في عام ٩٢١هـ/ ١٥١٥م أصدرت السلطات الأسبانية مرسوماً ملكياً أعلن في مدينة طليطلة[٢٠]، حُرم فيه على جميع المنصرين حديثاً في مملكة قشتالة أن يخترقوا أراضي مملكة غرناطة أو في

إي جهة من المملكة ، أن يبيعوا أملاكهم لأي شخص دون ترخيص سابق ، ومن فعل ذلك سيعاقب بالموت ومصادرة أملاكه[٢١]، ويتضح من ذلك إن الموريسكيين كانوا يبيعون أملاكهم ، ويهاجروا إلى بلاد المغرب العربي وهناك يعودون إلى الإسلام ، ويمارسون عاداتهم وتقاليدهم الإسلامية والعربية، وإنهم لجئوا إلى ذلك من أجل الحفاظ على دينهم الإسلامي .

الموريسكيين في عهد الملك كارلوس الخامس *Carlos V* (شارلكان)

٩٢٢- ٩٦٢هـ/ ١٥١٦-١٥٥٥م

توفي الملك فرديناندو الخامس عام ٩٢٢هـ/١٥١٦م ، وهو يوصي أولاده بالقضاء على الإسلام وتحطيم بقايا الديانة المحمدية في اسبانيا ، بعد أن عانى مسلمي الأندلس الموريسكيين من ظلمه وجوره وغدره الأمرين ، وقد خلفه الملك كارلوس الخامس *Carlos V* (٩٢٢- ٩٦٢هـ/ ١٥١٦-١٥٥٥م)، بعد فترة قصيرة من وصايا الكادرينال زمنيز على العرش .

كان الملك كارلوس الخامس لين التعامل مع الموريسكيين إلا أن سياسته تلك لم تدم طويلاً ، إذ سرعان ما رزخ تحت ضغوط رجال الدين وبدل سياسته، واتبع سياسة القمع والتنكيل مع الموريسكيين وسارع إلى إصدار **مرسوم عام** ٩٣١هـ/١٥٢٤م ، والذي نص على تنصير كل مسلم بقيَ على دينه ، وإخراج كل من أبى النصرانية من اسبانيا ، وأن تحول جميع المساجد إلى كنائس[٢٢] .

أن القارئ والمتمعن في هذا المرسوم يجد فيه تأكيداً من السلطات الأسبانية على ضرورة القضاء على الدين الإسلامي ، والعمل على تحويل المجتمع الأسباني إلى مجتمع نصراني رافضاً لكل من لا يدين ولا يتخذ النصرانية ديناً، ناهيك عن تدخل رجال الدين التابعين للكنيسة الكاثوليكية كعنصر ضاغط وقوي على مصدر القرار في اسبانيا وتحديداً على الملك كارلوس الخامس الذي عرف بضعفه وخضوعه التام إلى رجال الدين .

كذلك نص المرسوم على أن يمنع الموريسكيين من استخدام اللغة العربية سواء في الخطاب أو الكتابة ، وعليهم أن يتعلموا اللغة الأسبانية ، ويكتبوا معاملاتهم وعقودهم بها[٢٣].

الملاحظ هنا أن السلطات الأسبانية أرادت أن تجرد الموريسكيون هذه المرة من هويتهم العربية من خلال إصدارها هكذا مرسوم ، لذا فقد لجأ الموريسكيون إلى إيجاد لغة خاصة بهم عرفت في كتب التاريخ بلغة الإلخيميادو ، والتي من خلالها حفظ الموريسكيين القرآن الكريم والعديد من معاملاتهم .

كذلك لم يكن الزي العربي والإسلامي الذي كان يرتديه المورسيكيين بعيداً عن ما جاء في هذا المرسوم فقد حاول الأسبان طمس معالم الشخصية المورسيكية ، وتغييب هويتها، لذلك فقد نصَ هذا المرسوم على كل مورسيكي ومورسيكية أن يبدل ملابسه حتى تصبح متفقة مع ملابس الأسبان ، ويمنع الخياطون من خياطة الزي العربي والإسلامي ، كذلك بناءً على ما جاء في هذا المرسوم فقد حضر على المورسيكيين استعمال الحمامات الإسلامية، وتهديم حماماتهم وتشييدها على الطراز الغربي، وشدد المرسوم أيضاً على أن يحمل كل مسلم بقى على دينه شارة زرقاء في قبعته وإلا عوقب المخالف بالجلد ، وأمروا بأن يسجدوا في الشوارع متى مر كبير الأحبار[٢٤] .

نظراً لهذه القرارات الخطيرة ألتي أخذت تهدد مستقبل المورسيكيين، وكيانهم السياسي والاجتماعي ، فقد لجأ المورسيكيين للاذعان ، والتماس الملك كارلوس الخامس (شارلكان) ، وترجيه وطلبوا منه الرأفة، فدفعوا إليه رشوة قدرها ٨٠٠٠٠دوقة ذهبية ، مقابل أن يوقف تنفيذ هذا المرسوم ، ويحتفظ المورسيكيين بلغتهم، وزيهم العربي والإسلامي ، وبعض التسهيلات ،مقابل أن يفرض عليهم ضريبة سنوية تدفع له ، فجمع أموالاً طائلة من جراء ذلك ، فأصدر أمراً بإيقاف هذا المرسوم لمدة أربع سنوات فقط[٢٥] .

المورسيكيون في عهد الملك فيليب الثاني ***Philip II***

٩٦٣-١٠٠٦هـ/ ١٥٥٦-١٥٩٨م

منذ أن تولى الملك فيليب الثاني قيادة الحكومة الأسبانية ٩٦٣-١٠٠٦هـ/ ١٥٥٦-١٥٩٨م ، أخذ الصراع الإسلامي النصراني في بلاد الأندلس يكتسي سبغة دينية حتى بدأ تدخل رجال الدين (القساوسة) واضحاً في صنع القرار السياسي وبشكل أقوى مما كانوا عليه ، وعملوا على رسم مستقبل اسبانيا السياسي ، في وقت أصبح فيه المشكل المورسيكي يحدد طبيعة علاقات اسبانيا الدولية ، حيث دخلت الدولة العثمانية في صراع مرير مع الأسبان، وذلك من خلال مساعدتها لمسلمي الأندلس المورسيكيين، وبالتالي كان على الملك فيليب الثاني أن يتخذ إجراءات أكثر حدية مع المورسيكيين للحد من المخاطر الخارجية التي أخذت تهدد مستقبل اسبانيا السياسي[٢٦] ، في وقت وصل فيه إلى قناعة أن وجود المورسيكيين في اسبانيا مشكلة صعبة التعقيد ، وأنه قد أقتنع بوجهة نظر الكنيسة ، والسياسة الرجعية بأن هؤلاء الأندلسيين يمثلون أقلية عنصرية غير قابلة للاندماج في المجتمع الأسباني ، لذا فأنه قرر أن يغادر السياسة المعتدلة التي حاول أن ينتهجها أبوه الملك كارلوس الخامس(شارلكان) [٢٧] .

أصدر الملك فيليب الثاني مراسيم عدة ، يمكن للقارئ أن يعرف مدى الفزع الذي أصابه من جراء تدخل الدولة العثمانية في مياه البحر المتوسط، ورغبتها في السيطرة على هذه المنطقة مما يشكل هذا الأمر خطراً كبيراً على أراضي ووحدة اسبانيا رافق ذلك الضغط المتزايد من قبل رجال الدين ، من اجل جعل السياسة في خدمة الدين ، لذا عمل على إصدار مراسيم ملكية منها :-

١- مرسوم عام ٩٦٨هـ/ ١٥٦٠م الذي حرم فيه على الموريسكيين اقتناء العبيد والرقيق السود حتى لا يدينوا بالإسلام، وقد تقدم الموريسكيون بطلبات تظلم إلى الملك فيليب الثاني يوضحون فيها مدى الآثار السلبية المترتبة على هذا القرار ، وبقيت المسالة كذلك حتى صدور قرار الملك في مطلع عام ٩٧١هـ/ ١٥٦٣م برفض شكوى الموريسكيين[٢٨] . ولعل صدور هذا المرسوم جاء بسبب خوف رجال الدين والملك فيليب الثاني من إقتناء العبيد من قبل الموريسكيين يمكنهم من أن يعملوا على نشر الدين الإسلامي ولا سيما أن للموريسكيين طرق وأساليب متعددة لتحقيق ذلك .

٢- مرسوم عام ٩٧١هـ/١٥٦٣م ينص هذا المرسوم على منع الموريسكيين من امتلاك الأسلحة، أو حملها مشدداً عليهم تسليم أسلحتهم في مدة أقصاها خمسون يوماً ، ويعاقب من يخالف ذلك بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات ، لذلك أصبح الموريسكيون أكثر عرضة لكل معتد وظالم[٢٩] ، وقد جاء إصدار هذا المرسوم لاعتقاد الملك فيليب الثاني من أن امتلاك الموريسكيين للأسلحة يعني زيادة الهجمات التي قد يقوموا بها ضد رجال الدين والجنود الأسبان .

٣- مرسوم عام ٩٧٢هـ/١٥٦٤م ، بموجب هذا المرسوم تم إلغاء حصانة بعض الموريسكيين الذين يعملون لدى النبلاء ، كما تم إغلاق المساجد بوجه الموريسكيين ، وحدد حصانة الكنائس والأديرة بثلاثة أيام[٣٠] .

وقد كانت هذه المراسيم بداية لمراسيم ، وقوانين أشد، وأكثر عقوبة على الموريسكيين إذ تدخل هذه المرة رجال الدين القساوسة يساعدهم البابا في الضغط على الملك فيليب الثاني من أجل إتباع سياسة صارمة مع الموريسكيين ، وإنهم يعتبرون الملك فيليب الثاني مخطئاً في تسامحه الذي يبديه مع الموريسكيين في سماحه لهم بممارسة عاداتهم، وتقاليدهم الإسلامية القديمة ، لذا فلم يجد البابا صعوبة في إقناع الملك فيليب الثاني في عام ٩٧٣هـ/١٥٦٦م، على إصدار مرسوم ينص على مايلي :-

١- منع استعمال اللغة العربية، والعادات، والتقاليد الإسلامية منعاً باتاً ،ويمنح الموريسكيين مهلة ثلاثة أعوام فقط لتعلم اللغة القشتالية، ولا يسمح بعد ذلك بالتكلم باللغة العربية.

المتتبع هنا لتاريخ المورسيكيين السياسي يجد أن السياسة الأسبانية كانت تعمد بين حين وآخر إلى محاربتهم بلغتهم ، في وقت أن اللغة العربية ، والتقاليد الإسلامية عند المورسيكيين كانت من أوثق الروابط بماضيهم وتراثهم ، وكانت عماد قوتهم المعنوية لذلك عملت السياسة الأسبانية إلى محوها بطريقة التشريع الصارم ، لعل ذلك يؤدي إلى مسخ هويتهم وتراثهم القومي .

٢ –منع التسمي بأسماء عربية، وتحريم الألبسة العربية إذ يستعمل منها ما كان مطابقاً لألبسة النصارى .

٣ –هدم الحمامات وكل ما له مظهر حمام أو جامع .

٤ –منع العرب من أن يمتلكوا عبيداً، أي أنه طبق هذا القانون وبشكل أقوى مما كان عليه سابقاً .

٥ –إجبار النساء المورسيكيات على كشف وجوههن[٣١]، لعل ذلك يساعد على زيادة انفتاحهن داخل المجتمع الأسباني ويصبحن نصارى داخل المجتمع .

حاول المورسيكيون تقديم طلبات عدة عن طريق وسطاء أسبان كان بينهم، وبين الملك فيليب الثاني علاقة صداقه ومودة واحترام ، أرادوا فيها تأجيل أو إلغاء البند الأول من هذا القانون[٣٢] ، لكن محاولاتهم جميعها باءت بالفشل، لأن الملك فيليب الثاني كان ملكاً متعصباً ومنقاداً إلى أراء الكنيسة ، وقد منح المورسيكيون ثلاثة أعوام فقط لتعلم اللغة الأسبانية ، ثم لن يسمح لهم بعد ذلك بالتكلم أو القراءة أو التخاطب باللغة العربية سواء بصفة عامة أو خاصة ، وإن المعاملات أو العقود التي تجري باللغة العربية لا يُعتد بها ، ويجب أن تسلم الكتب العربية التي يمتلكها المورسيكيون في ظرف ثلاثين يوماً إلى رئيس المجلس الملكي في غرناطة ، أما الثياب العربية التي يلبسها المورسيكيون فيمنع منها صنع أي جديد ولا يصنع منها إلا ما كان مطابقاً أو مشابهاً إلى زي النصارى ، ويحضر التحجب على النساء المورسيكيات، وعليهن كشف وجوههن وأن يرتدين القبعات، والمعاطف أسوة بالنساء الأسبانيات[٣٣] هذه هي توصيات، وتأكيدات وآراء رجال الكنيسة الكاثوليكية إلى الملك فيليب الثاني الذي أمر بدوره إن تطبق هذه الشروط بشدة على المورسيكيين، ومحاسبة كل مورسيكي ومورسيكية تخالف هذه الشروط بشدة ، إذ إن هذا القانون أريد به تسديد ضربة قاتلة لبقايا الأمة الأندلسية[٣٤] .

أعلن هذا القانون في عام ٩٧٥ هـ جمادي الآخرة/ أول كانون الثاني عام ١٥٦٧ م ، وهو يوم الذكرى السنوية لسقوط غرناطة ، ووجهت الأوامر إلى ديسا ***Disa*** ، رئيس المجلس الملكي بإذاعته في غرناطة وتحديداً في ميدان باب البنود الذي كانت تجري فيه احتفالات عرض البنود[٣٥]، وقد جاء إعلان هذا القرار كصاعقة على المورسيكيين ، لأنه فيه إجحاف، وظلم كبيرين لهم في وقت شددت فيه

السلطات الأسبانية على تنفيذ هذا المرسوم ، الذي أريد به تسديد الضربة القاتلة لبقايا الأمة الأندلسية ، وقد فرضت على المخالفين عقوبات فادحة ، تختلف من السجن المؤبد إلى النفي والإعدام[٣٦] .

بدت على الموريسكيين علائم الثورة لذلك فقد التجئوا إلى معاقل الجبال وبدءوا بالتفكير لإعداد ثورة كبرى يأملون منها التخلص من هذه القرارات، وقرروا القيام بثورة كبرى عام ٩٧٦ هـ /١٥٦٨م عرفت بالثورة الأندلسية الكبرى أو الثانية[٣٧] ، بعد إن أصابهم يأس بالغ يذكيه السخط العميق مفضلين الموت دفاعاً عن عاداتهم ودينهم وعقيدتهم [٣٨] ،والتي انتهت دون تحقيق الهدف المرجو من اندلاعها .

مرسوم عام ٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م

اصدر الملك فيليب الثاني مرسوماً يقضي بنفي الموريسكيين في٢٣/ذو القعدة عام ٩٧٧هـ الموافق١٢/ كانون الأول/١٥٦٩م، إذ سرعان ما انتشرت جنوده لتنفيذ بنود هذا المرسوم بعد أن طلب من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين سن العاشرة والستين كافة التجمع في الكنائس القريبة من بيوتهم محذرين بأن المخالفين سيلقون عقاباً صارماً[٣٩] ، وقد جاء هذا المرسوم كوقع الصاعقة على الأندلسيين الغرناطيين، لأن اغلبهم كانوا قد التزموا جانب الحياد منذ اندلا ع الثورات الأندلسية حتى عرفوا على مرور الزمن باسم أندلسيي السلم ، وقد راودهم الخوف، والقلق من أن يكون القائد دون خوان قد أعد لهم مصيراً مشابهاً لما حدث في سجن المدينة عندما قُتل مئة وعشرة سجناء ذبحاً ، لذلك فقد توجه أعيانهم إلى القائد دون خوان للتحقق من هذا الغرض ، فطمأنهم مشيراً إليهم أن الهدف من ذلك هو لغرض إحصائهم، وحذرهم في الوقت ذاته من مغبة عدم الانصياع لهذا الأمر ، فتوجه الذكور من هذه الفئات إلى الكنائس، وأغلقت الأبواب عليهم، وبدأ فرزهم، واستُبعد منهم ألفان من العلماء، والمهرة في الصناعة والزراعة والبناء[٤٠] ، وقسم الآخرين إلى جماعات متفرقة وأرسلوا إلى مناطق متفرقة من اسبانيا ليعيشوا منفيين هناك .

أن عدد هؤلاء الأندلسيين الذين نُفوا يربو نحو خمسة وثلاثون ألف أندلسي ، توفي عددٌ كبير منهم في الطريق، وذلك بسبب سرعة تنفيذ هذا المرسوم من قبل السلطات الأسبانية التي لم توفر لهم مستلزمات الغذاء الرئيسية، فضلاً عن قيام الجنود الأسبان بقتل بعض المنفيين، وانتزاع الأطفال ممن دون سن العاشرة من أمهاتهم وتوزيعهم على الكنائس ليتعلموا اللغة الأسبانية، والديانة الكاثوليكية إذ أن هذا المرسوم نص على أن تتولى الكنيسة الكاثوليكية رعاية جميع أطفال أندلسيي غرناطة ممن هم دون سن العاشرة، حتى تتوفر لهم النشأة النصرانية فانتزعهم الجنود الأسبان من أمهاتهم ووزعوا على الكنائس في

غرناطة ، أما النساء فقد سمح لهنَ المرسوم بالبقاء في غرناطة لبيع ممتلكاتهنَ لكن في حقيقة الأمر أن معظم النساء أللاتي بقينَ قد أخذهن الجنود الأسبان(٤١) .

إن هذا الطرد الذي تعرض له المورسيكيون لم يكن الطرد الوحيد ، لكنه كان الأكثر أهمية فقد عانى منه المورسيكيون معاناة كبيرة على الرغم من انه كان طرداً جزئياً إذ استطاع بعض المورسيكيين من الاختفاء، والبقاء في بيوتهم ولاسيما في ضاحية البيازين ، وكانت السلطات الأسبانية على علم بأن إجراءات الطرد لم تطبق جميعها لكنها رضيت بهذه النتائج وهذا ما عبر عنه بيدورلوبيث دي ميسا في خطابه الذي وجهه للكاردينال دييفودي اسينوسا بشأن هذا الطرد قائلاً : ((بإضافة عدد المحجوزين إلى عدد المسجونين يصل الرقم إلى أربعة آلاف باستثناء كبار السن والأطفال،على الرغم من تغيب بعضٍ منهم، واختباء البعض الأخر ، لكننا سعداء ، لأن إخراج أربعة آلاف من الأعداء من غرناطة فقط أمراً سيكون له آثاره الكبرى)) ،كذلك ذكر بيدورلوبيث دي ميسا برسالة بعثها إلى الكاردينال اسبينوزا يصف فيها تهجير أهل أحياء غرناطة في ديسمبر سنة ١٥٦٩م حيث قال :((أمرني دون خوان النمساوي أن أحتجز كل المورسيكيين الذين بقوا في هذه المدينة في أربع كنائس لإخراجهم من المملكة (غرناطة) . وقد احتجزنا ٢,٨٠٠ شخص، ومن هؤلاء أخرجنا أكثر من النصف، أما الباقون فلقد تركناهم لكونهم من المرضى والعجزة، وبقي كذلك ١٥٠ حرفياً بين خبازين وحدادين وأصحاب مهن أُخر، وتركنا هؤلاء من التجار وشخصيات ذات أهمية ليصفوا أماكن عملهم وأملاكهم غير المنقولة فأمهلناهم خمسة عشر يوماً))(٤٢) . ويدل هذا الأمر على أن الحكومة الأسبانية كانت تعمل على القضاء على القوى الحية في المجتمع الغرناطي بتهجيرها وتشتيتها وليس على تفريغ غرناطة من سكانها المورسيكيين .

الموريسكيون في عهد الملك فيليب الثالث *Philip III*

١٠٠٦-١٠٣٠هـ/ ١٥٩٨-١٦٢١م

خلفَ الملك فيليب الثاني على عرش اسبانيا ولده فيليب الثالث الذي كان يختلف عن سلفه اختلافاً كبيراً ، فبينما كان فيليب الثاني قوي الشخصية ، كامل الاستبداد ، كان فيليب الثالث منعدم الشخصية ، تام المسالمة مما أدى به بان يكون ألعوبة في يد الرهبان وتحت نفوذ وزيره دوق دي ليرما وكانت زوجته مارغريت النمساوية الأصل مسيطرة عليه وعلى آراءه وتفكيره ، مما أدى بالتالي بأن تدخل اسبانيا مرحلة سلام في علاقاتها الدولية بعد أن عقدت معاهدة مع فرنسا سنة ١٠٠٧هـ/ ١٥٩٨م .

في عام ١٠٠٩هـ/١٦٠١م ، قدم المطران ريبيرا تقريراً إلى الملك فيليب الثالث قال فيه: ((إن الدين هو دعامة الدولة الأسبانية ، وأن الموريسكيين لا يعترفون، ولا يتقبلون البركة ولا الواجبات الدينية الأخيرة، ولا يأكلون لحم الخنزير ، ولا يشربون النبيذ ، ولا يعملون شيئاً من الأمور التي يعملها النصارى، ثم تابع قوله في تقرير آخر : ((إن الموريسكيين كفرة متعنتون، يستحقون القتل ، وإن كل وسيلة للرفق بهم قد فشلت ، وإن اسبانيا تتعرض من جراء وجودهم فيها إلى أخطار كثيرة ، وتتكبد في رقابتهم والسهر على حركاتهم ، وإخماد ثوراتهم ، كثيراً من الرجال والمال"))[٤٣]، مؤكداً على ضرورة تشكيل محكمة خاصة بهم تأمر بنفيهم، ومصادرة أملاكهم ، ولا ضرر على الملك من تطبيق هذا المقترح ، ولكن هذا المشروع لم ينفذ لأن مجلس الدولة كان يرى أن يسير هذا الأمر بشكل سري[٤٤].

أن من خلال دراسة هذه المقترحات نرى أن هناك اتجاهين من الأفكار ينتشران بسرعة بحق أقلية مستضعفة ، وأقوى هذه الاتجاهات هو ذلك الاتجاه الذي كان مسموعاً في الإدارة الحكومية الذي تبنى فكرة الطرد النهائي للموريسكيين، وهذا يظهر من خلال دراسة الاجتماعات التي عقدت في٤/كانون الثاني/١٥٨١م ، وكذلك اجتماع عام ١٣/ أيلول/١٥٨٢م ، فظهر اقتراح الطرد العام في هذه الاجتماعات ، وقد نال هذا الاقتراح رضا الملك فيليب الثالث، وقبوله لكن بسبب معارضة نبلاء قشتالة لهذا المقترح فقد أُجل العمل به إلى وقت آخر ، لحين معالجة الآثار الاقتصادية التي سيخلفها مشروع الطرد العام للموريسكيين ، وكذلك بسبب الترتيبات المادية التي يتطلبها هذا الإجراء ، هذا فضلاً عن الوضع الدولي الخطير الذي كان يشغل الملك فيليب الثالث[٤٥] .

بداية الهجرة

على الرغم من أن قرار الطرد العام لم يحسم بشكل نهائي في الاجتماعات كلها التي عقدت من اجل مناقشته، إلا أن أنباء هذا القرار قد وصلت إلى أسماع الموريسكيين ، لذلك اخذ بعضهم بالقيام بهجرة إرادية ، لأنهم أدركوا أن خروجهم بهذه الظروف أفضل بكثير من إن يطبق بحقهم قرار الطرد الإجباري ، لذلك بدأ الموريسكيون الأغنياء الذين لديهم القدرة على دفع تكاليف السفر بالهجرة ، إذ أدركوا بأنهم سيفقدون الكثير من ممتلكاتهم في حالة تطبيق هذا القرار، وأنهم سوف يحرمون من حمل أموالهم بصورة نقود معدنية، لأن إخراج الذهب والفضة جريمة يعاقب عليها القانون الأسباني(٤٦) ، لذلك فقد توجهت العوائل الموريسكية إلى جنوب فرنسا ووصلت أنباء هجرتهم إلى مسامع الساسة الأسبان فكتب رئيس أساقفة سرقسطة إلى مجلس الدولة قائلاً : "كانت تمر جماعات من الموريسكيين عند جبال البرانس ، وقد تحفظوا بطريقة جعلت الحرس لا يتعرفون عليهم ، لذلك فقد تم احتجاز البعض منهم حينما كشفوا وعرفوا "(٤٧) ، لذلك قرر مجلس الدولة في ١٢/ ربيع الأول /١٠١٧هـ الموافق٢٤/ حزيران/١٦٠٨م، مايلي : ((على والي كاتالونية أن يأمر بالتعرف على الموريسكيين الذين يذهبون إلى فرنسا ، فإذا وجد بينهم أغنياء فينبغي احتجازهم ، لأن الكثير منهم يتخفى ليمر بين الفقراء ، أما الآخرون، فينبغي تركهم ليذهبوا حيث يشاءون ، وذلك لأنه من الأفضل أن يبقى عددهم قليلاً))(٤٨) ، وقد فضل الموريسكيون التوجه إلى فرنسا أولاً ومن ثم الانتقال إلى تونس ، لأن الذهاب إلى دولة إسلامية مثل تونس يمثل جريمة كبرى بنظر الأسبان ، وقد حمل الموريسكيون معهم أموالهم وممتلكاتهم الذهبية وبهذه الطريقة هاجر عدد كبير من الموريسكيين متخلصين من فضائع الطرد الإجباري الذي لم يكن قد قرر إلا في بدء عام ١٠١٨هـ /١٦٠٩م(٤٩) ، ذلك القرار الذي يتحمل مسؤوليته الملك فيليب الثالث الذي كان خاضعاً إلى أراء رجال الكنيسة الكاثوليكية ومقترحاتهم، ووزيره الدوق ليرما، وأراء زوجته مارغاريت النمساوية التي كانت تحمل الكره البغيض للدين الإسلامي(٥٠) .

قرار الطرد الإجباري عام ١٠١٨هـ /١٦٠٩م

بادر مجلس الدولة بالاجتماع في أواخر يناير عام١٠١٧ هـ/١٦٠٩م ، وتم استعراض جميع الآراء والمقترحات الخاصة بالموريسكيين ، وكرر المطران ريبيرا اقتراحه بوجوب طرد الموريسكيين من الأراضي الأسبانية ، مؤكداً بأن النفي أرفق ما يمكن عمله اتجاه الموريسكيين ، وأيده في هذا الرأي معظم الأعضاء الحاضرين مؤكدين أن نفي الموريسكيين أصبح ضرورة لابد منها ، لأنهم يتكاثرون بسرعة بينما يتناقص عدد النصارى ، وقد بحث تفاصيل المشروع ، وما يجب اتخاذه من تدابير لضمان تنفيذه ، وقد رفعت التوصيات إلى الدوق دي ليرما لدراسته وبعد الدراسة المستفيضة لهذا المشروع أعطي الموريسكيون شهراً

واحداً لبيع ممتلكاتهم ومغادرة أسبانيا ، فمن ذهب إلى أفريقيه منح السفر الآمن ، ومن ذهب إلى أرض نصرانية أوصي به خيراً، ومن تخلف عن الرحيل بعد انقضاء المدة المقررة عوقب بالموت(٥١) ، لذلك فقد تقرر أن ينفذ هذا المشروع في خريف عام ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩، وأرسلت الأوامر إلى حكام صقلية ونابولي وميلان بإعداد السفن الخاصة جميعها لتنفيذ هذا القرار، ونقل الموريسكيين وفي١١/جمادي الآخرة/١٠١٨هـ الموافق٢٢/سبتمبر/ ١٦٠٩م ، أعلن مرسوم الطرد العام للموريسكيين ، فساد بينهم الفزع والاضطراب لإعلان هذا القرار الذي كثيراً ما ترددت باتخاذه الحكومة الأسبانية إلى أن اتخذت خطوتها الحاسمة في القضاء على البقية الباقية من الموريسكيين ، محققةً بذلك أمنيتها القديمة في التخلص من الدين المحمدي والقضاء على الدين الإسلامي في اسبانيا النصرانية(٥٢) .

كانت مشكلة الموريسكيين تعتبر من اكبر المشاكل حدة بسبب كثرة عددهم وتمركزهم في الجبال المنيعة ولموقعهم الواقع بالقرب من الخط الساحلي الذي تعتبر عملية الوصول إليه عملية في غاية السهولة وذلك عن طريق شمال افريقيا ، وكان من المنطق ان يطردوا من فالنسيا أولاً ، قبل ان ينظموا دفاعاتهم أو يطلبوا مساعدة خارجية ، لذلك فقد استعدت الحكومة الأسبانية لمواجهة هذه التحديات التي قد ترافق قرار الطرد العام ، وأقدمت على استدعاء أسطولها المرابط في الأطلسي وعملت أيضاً على استدعاء ثلاث وحدات حربية من ايطاليا وتمركزت بالقرب من فالنسيا(٥٣) .

نص قرار الطرد العام

بدأ القرار أولاً بذكر أخفاق المحاولات كلها التي بُذلت لتنصير الموريسكيين، والتنويه بخيانتهم، وعدم ولائهم لأسبانيا النصرانية ، فقد استقر رأي الملك فيليب الثالث على نفيهم جميعا إلى بلاد البربر (المغرب) ، وبناءً على ذلك يجب على الموريسكيين الذين يسكنون في اسبانيا أن يرحلوا في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القرار من المدن والقرى إلى الثغور التي سيتم تعينها لهم ، وان عقوبة الموت سوف تطبق بحق من يخالف هذا المرسوم ، وسوف تتكفل الحكومة بنقلهم على متن سفنٍ قد أُعدت لهذا الغرض ، وأن عليهم أن يبقوا في منازلهم طيلة مدة الأيام الثلاثة الأولى من تاريخ نشر هذا المرسوم ، ومن وجد متجولاً سوف يقتل ، وقد منح الملك فيليب الثالث السادة النبلاء الأملاك العقارية والأمتعة الشخصية كافة التي يمتلكها الموريسكيون ، فإذا عمد أحد الموريسكيين وأخفى هذه الأمتعة أو دفنها ، أو أضرم النار في منزله، أو في المحاصيل الزراعية سيعاقب سكان القرية أو المدينة أجمع بالموت، ونص القرار على إبقاء ستة في المئة فقط من الموريسكيين للاستفادة منهم في تربية المواشي والعمل في مصانع

السكر وزراعة الأرز ، وتنظيم الري وإرشاد السكان الجدد ، وهؤلاء يتم اختيارهم عن طريق السادة ، أما الأطفال فقد سمح المرسوم لهم بالبقاء إذا كانوا دون سن الرابعة وبموافقة آبائهم أو أوليائهم ، وإذا كانوا دون سن السادسة سمح لهم بالبقاء ، إذا كانوا من أبناء النصارى ، وإذا كان الأب مورسيكياً والأم نصرانية نفي الأب، وبقي الأولاد مع أمهم ، كذلك سمح القرار بإبقاء المورسيكيين الذين أقاموا بين النصارى لمدة عامين ، ذلك إذا تمت تزكيتهم من قبل القسيس ، وحذر القرار من هروب المورسيكيين أو التخفي ، كذلك حذر الجنود النصارى من أن يتعرضوا إلى المورسيكيين أو يوجهوا لهم أية أهانه حيث سيعاقب من يخالف ذلك بالأشغال الشاقة لمدة ستة أعوام(٥٤) ، وبناءً على ذلك فقد خرج من أسبانيا مليونا مسلم متوجهين إلى الشواطئ المغربية والعثمانية ، وبعد ذلك غيروا أسمائهم النصرانية إلى أسماء أسلامية وجهروا بإسلامهم في أرض الإسلام(٥٥)، وهكذا اختفى الوجود الإسلامي من أسبانيا في مطلع القرن السابع عشر ، وربما كانت هناك قلة قليلة استطاعت البقاء في الأندلس واحتفظت بإسلامها ولكن أبناء هؤلاء وأحفادهم نشئوا لا يعرفون إلا المسيحية ديناً والأسبانية لغةً(٥٦) .

ومن الجدير بالذكر أن عمليات الطرد التي طالت مسلمي الأندلس المورسيكيين ، كانت قد سبقها عمليات طرد وحرق اليهود الذين كانوا يعيشون على ارضي شبه الجزيرة الأيبيرية ، وأن مسألة طرد اليهود وحرقهم تثار في كل عام إذ يحتفل أحفاد اليهود بتلك المأساة التي أقدمت عليها السلطات الأسبانية منذ مئات السنين الأمر الذي دفع الحكومة الأسبانية في عام ١٩٩٢م ، وعلى لسان ملكها الملك خوان كارلوس إلى تقديم اعتذار رسمي إلى كل يهود العالم ، وعلى غرار هذا طالب المسلمين العرب وعلى لسان الدكتور عبد الجليل التميمي الراعي الأول للقضية المورسيكية بعد أن بعث برسالة إلى الملك خوان كارلوس طالبه بتقديم اعتذار إلى كل مسلمي العالم عن ما اقترفته السلطات الأسبانية من مجازر مروعة، وعمليات تهجير قسري على يد عمال محاكم التفتيش الأسبانية ، إلا أن هذا الطلب أو تلك الرسالة قد قابلها تجاهل، وصمت كبير من لدن ملك اسبانيا . لذلك فان كل ما اقترفه الأسبان من عمليات إرهابيه بحق المسلمين سيكون ذلك نقطة سوداء في تاريخ اسبانيا وكنيستها الكاثوليكية .

الخاتمة

تبدأ فصول المأساة الأندلسية بُعيد دخول الملكين الكاثوليكيين فرديناندو الخامس وزوجته المتعصبة إيزابيلا إلى غرناطة في بداية سنة ٨٩٧هـ/١٤٩٢م، وذلك تطبيقا لبنود معاهدة تسليم غرناطة التي وقعاها مع الملك أبو عبد الله الصغير آخر ملوك المسلمين في الأندلس ، والتي تعهد فيها الملكان الكاثوليكيان المتعصبان بحسن معاملة المسلمين، وحمايتهم والاقتصاص ممن يسيء إليهم وعدم انتهاك حرمات المساجد وأعراض المسلمين بل والتزموا بأن الشريعة الإسلامية هي التي سيُحكم بها فيهم من خلال فقهاء وعلماء المسلمين ، لكن سرعان ما تنصل الملكان الكاثوليكيان عن تطبيق كل ما جاء في معاهدة التسليم، وأخذا يخرقانها نصاً فنصاً ، حتى تعرض المسلمين إلى أقسى أنواع التعذيب والتنكيل على يد عمال محاكم التفتيش الأسبانية التي كانت تستند قوتها من السلطات الأسبانية يساندها في ذلك قوة رجال الدين والقساوسة الأسبان . الذين عملوا بكل ما يملكون من قوة على تنصير مسلمي الأندلس، وإجبارهم على ترك دينهم الإسلامي، والدخول في الديانة النصرانية ، وقد جاءت المراسيم الملكية المتعددة التي أصدرت في فترات زمنية مختلفة على يد الملوك والحكام الذين حكموا اسبانيا تعمل على تحقيق هذا الهدف المنشود ، وتبعا لذلك فقد انقسم المسلمين إلى فئات متعددة منها من تنصّر واندمج في المجتمع المسيحي ، ومنها من رحل عن الأندلس إلى بلاد الإسلام ، ومنهم من تظاهر بالنصرانية وحافظ على الإسلام وهؤلاء أطلق عليهم الأسبان "المورسكيون" أو "الموروس" والتي تعني المسلم الصغير، تقليلا من شأنهم ، و تمييزا لهم عن غيرهم والتي لم تثق الكنيسة في تنصّر هؤلاء فقامت بإنشاء محاكم التفتيش بغرناطة لمراقبتهم، ومعاقبة من يتشبث بالإسلام أو تظهر عليه بعض مظاهره ، وقد لجأ المورسيكيين إلى دفع الرشاوى والأموال الباهظة من أجل تأجيل تطبيق بعض القرارات التي كانت تمس بعاداتهم ، وتقاليدهم الإسلامية حيث أن تلك الإجراءات لم تكن مجرد وسائل قمع ديني أو سياسي، بل كانت تهدف إلى إلغاء وجود المورسكيين ، وإنهاء الوجود الإسلامي من على شبه الجزيرة الأيبيرية لذا فقد لجأ المورسيكيين إلى القيام بثورات وانتفاضات متعددة كانت أبرزها الثورة الأندلسية الأولى والثانية التي قمعت بشدة من قبل السلطات الأسبانية الأمر الذي دفع الحكومة الأسبانية إلى استخدام القسوة والتنكيل بحق كل من ساهم بهذه الثورة . لذلك رأت السلطات الأسبانية أن بقاء هؤلاء المسلمين على أرض اسبانيا يشكل لهم مشكلة كبرى فلابد من إصدار مرسوم ملكي يقضي بإخراجهم، وطردهم من ارض اسبانيا وهذا ما تم فعله عام ١٦٠٩م على يد الملك فيليب الثالث .

(١) الموريسكيون . هو المصطلح الذي أطلقه الأسبان على العرب المسلمين الذين بقوا في مملكتي قشتالة وغرناطة اثر صدور مرسوم التنصير الشهير الذي أصدرته الملكة إيزابيلا عام ٩٠٨ هـ / ١٥٠٢ م ، وكلمة الموريسكيين مأخوذة من الكلمة القشتالية *Moriscos* والتي تعني النصارى الجدد أو النصارى الصغار وقد أطلق هذا المصطلح على هؤلاء المسلمين كتحقيراً لهم . ينظر بشتاوي، عادل سعيد ، الأندلسيون المواركة دراسة في تاريخ الأندلسيين بعد سقوط غرناطة ، (مطابع أنتر ناشيونال برس ، القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص٦ .

(٢) محاكم التفتيش الأسبانية مؤسسة مرعبة ما تم ذكرها إلا ورافقه شعور بالخوف، والفزع ، وهي سجل أسود في تاريخ أسبانيا النصرانية بصورة خاصة والكنيسة الكاثوليكية بصورة عامة وأنها جريمة تلاحق هذه الكنيسة منذ أن أمر البابا كريكوري التاسع *Gregory IX* ١١٤٨_ ١٢٤١م ، بتشكيل هذه المحاكم كجزء من الحركة الإصلاحية التي تبنتها البابوية ، حيث سعت هذه المحاكم إلى تنصير مسلمي الأندلس وترك الدين الإسلامي . ينظر بشتاوي ، عادل سعيد ، الأندلسيون المواركة ، ص٢١٥ .

(٣) حول معاهدة تسليم غرناطة وما جاء بها من شروط وبنود مختلفة كفلت ضمان ، وحريات مسلمي الأندلس ينظر مجهول، مؤلف، (كتبه في عام ٩٤٧هـ/١٥٠٤م) ، نبذة العصر في أخبار بني نصر ، ضبطه وعلق عليه الفريد بستاني ، (مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ٢٠٠٢) ، ص٤١ ؛ المقري التلمساني ، شهاب الدين أحمد بن محمد ت١٠٤١هـ/١٦٣١م ، ازهار الرياض في أخبار عياض ، ضبطه وحققه مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي ، (مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر ، القاهرة ،١٩٣٩) ، ص٦٧ ؛ المقري ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق إحسان عباس ، المجلد الرابع (دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨)، ص٥٢٥-٥٢٧.

(٤) رزوق ، محمد ، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين ١٦-١٧،(مطابع افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، د.ت)، ص ٥٧ .

(٥) عنان ، محمد عبد الله ، نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين ، العصر الرابع من كتاب دولة الإسلام في الأندلس ، ط٢ ، (دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص٢٩٨ .

(٦) ذنون ، عبد الواحد طه ، حركة المقاومة العربية الإسلامية في الأندلس بعد سقوط غرناطة ، (دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٤) ، ص٣٥-٣٦ .

(٧) فرانسيسكو زمنيز : شخصية قشتالية حققت مجدها السياسي على حساب المصائب التي لحقت بمسلمي الأندلس حيث ولد زمنيز عام ١٤٣٦، والتحق بنظام رهبنة الفرانسيسكان ، وفي عام ١٤٩٢م ، عين مشرفاً روحياً للملكة إيزابيلا ، وفي عام ١٤٩٥ م تولى منصب الرئيس لمنظمة رهبان الفرانسيسكان ومن ثم انتخب مطراناً لطليلطلة ، توفي عام ١٥١٧م . ينظر بشتاوي ، عادل سعيد ، الأندلسيون المواركة ، ص١٠٩ .

(٨) أرسلان ، شكيب ، خلاصة تاريخ الأندلس ، (مطبعة الميناء ، القاهرة ، ١٩٣٥) ، ص٣٥٠- ٣٥١ .

(٩) حتاملة، التنصير إلى لمسلمي الأندلس في عهد الملكين الكاثوليكيين (١٤٧٤-١٥١٦) ، (عمان ، ١٩٨٠) ، ص١٠٣ .

(١٠) ذنون ، عبد الواحد طه ، حركة المقاومة العربية الإسلامية ، ص٣٥-٣٦ .

(١١) بشتاوي، عادل سعيد ، الأندلسيون المواركة ، ص١١٩ .

(١٢) ذنون ، عبد الواحد طه ، حركة المقاومة العربية الإسلامية ، ص٣٥ .

(١٣) باب الرملة او باب البنود ويسمى بالأسبانية "Bibrambla " وقد كان من أعظم ميادين غرناطة الإسلامية وكانت تعقد به الحفلات القومية العامة ، ولا سيما حفلات الفروسية وهو يقع على مقربة من الكاتدرائية وراء شارع الملكين الكاثوليكيين ، من ناحيته التي تتصل بميدان الباب الملكي .

(١٤) الكتاني ، علي بن المنتصر ، انبعاث الإسلام في الأندلس ، (مجمع البحوث الإسلامية ، اسلام آباد ، باكستان ، ١٩٩٢) ، ص٧٥

(١٥) نقلاً عن عنان ، محمد عبد الله ، نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين ، ص٣٠٠ .

(١٦) المقري التلمساني ، أحمد بن محمد المقري ، نفح الطيب ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ج٢ ، ١٩٦٨ ، ص ٦١٦ .

(١٧) ذنون ، عبد الواحد طه ، حركة المقاومة العربية ، ص٣٦ .

(١٨) عنان ، محمد عبد الله ، نهاية الأندلس ، ص ٣٠٩-٣١٠ .

(١٩) الكتاني ، علي بن المنتصر ، انبعاث الإسلام ، ص٨٩ .

(٢٠) طليطلة مدينة عظيمة القطر ، كثيرة البشر، وهي كانت دار الملك بالأندلس حين دخلها طارق بن زياد ، وهي حصينة لها أسوار حسنة وقصبة حصينة . ينظر الحميري،مُحَمَّد عبد المنعم،(ت٧١٠هـ/١٣١٠م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس ، ط١ ، (مطبعة هيدلبرغ، لبنان ، ١٩٧٥) ، ص٣٩٣-٣٩٤ .

(٢١) حتاملة ، مُحَمَّد عبده ، التنصير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملكين الكاثوليكيين ١٤٧٤- ١٥١٦ ، (عمان ، الأردن ، ١٩٨٠) ، ص٧٨ .

(٢٢) عنان ، مُحَمَّد عبد الله ، نهاية الأندلس ، ص٣٣٤ .

(٢٣) رزوق ، مُحَمَّد الأندلسيون وهجراتهم ، ص٨٠ .

(٢٤) عنان ، مُحَمَّد عبد الله ، نهاية الأندلس ، ص٣٣٧ .

(٢٥) الكتاني ، علي بن المنتصر ، انبعاث الإسلام ،ص٩٢ .

(٢٦) حول موقف الدولة العثمانية إزاء حادثة سقوط غرناطة ، ومساعدتها لمسلمي الأندلس الموريسكيين وإنقاذهم من عذاب وويلات الأسبان ينظر رضوان ، نبيل عبد الحي ، جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس واسترداده في مطلع العصر الحديث . رسالة دكتوراه منشور في التاريخ الإسلامي . جامعة أم القرى . فقد تطرقت هذه الرسالة إلى الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية في سبيل منع سقوط غرناطة بيد الأسبان لكن مساعي الدولة العثمانية قد باءت كلها بالفشل ، ناهيك عن جهودها في إنقاذ آلاف الموريسكيين من ويلات وعذاب محاكم التفتيش الأسبانية .

(٢٧) رزوق ، مُحَمَّد ، الأندلسيون وهجراتهم ، ص٩٠ .

(٢٨) رزوق ، مُحَمَّد ، الأندلسيون وهجراتهم ، ص٩٠ .

(٢٩) الكتاني ، علي بن المنتصر ، إنبعاث الإسلام ، ص٩٣ .

(٣٠) حتاملة ، مُحَمَّد عبده ، التهجير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملك فيليب الثاني ، ص٢٣ .

(٣١) مُحَمَّد قشتليو ، محنة الموريسكيون في اسبانيا ، (تطوان ، مطبعة الشويخ، ١٩٨٠) ، ص٢١ .

(٣٢) لأن هذا البند يعني القضاء على الهوية والحضارة العربية الإسلامية .

(٣٣) طه ،عبد الواحد ذنون ، حركة المقاومة العربية، ص٥٢.

(٣٤) الفقي ، عصام الدين عبد الرؤوف ، تاريخ المغرب والأندلس ، (القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٤) ، ص٣١٩ .

(٣٥) علي بن المنتصر الكتاني ، انبعاث الإسلام ، ص ١١٧ .

(٣٦) عنان ، محمد عبد الله ، نهاية الأندلس ، ص٣٤٣ .

(٣٧) حول تفاصيل هذه الثورة وما دار بها من أحداث كبرى ينظر بشتاوي ، عادل سعيد ، الأمة الأندلسية الشهيدة ،(بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠) ص١٧٦ .

(٣٨) جمال عبد الكريم ، الموريسكيون تاريخهم وآدابهم ، (القاهرة ، دار نهضة الشروق ، ١٩٩٧) ، ص٢٤ .

(٣٩) عادل سعيد بشتاوي ، الأمة الأندلسية ، ص١٧٦ .

(٤٠) عادل سعيد بشتاوي ، الأمة الأندلسية، ص١٧٧.

(٤١) عادل سعيد بشتاوي ، الأندلسيون المواركة ، ص١٦٧ .

(٤٢) انطونيو دومنيقير هورتز وبرنارد بنثنت ، *الموريسكيون حياة شعب ومأساة أقلية* ، ترجمه من اللغة الاسبانية إلى اللغة العربية عبد العال صالح طه ، (دار الأشراق، بيروت ، ١٩٨٨) ، ص٦٣.

(٤٣) انطونيو دومنيقير هورتز وبرنارد بنثنت ، ١٩٨٨ ، ص١٨٢ .

(٤٤) مُحَمَّد عبد الله عنان ، نهاية الأندلس ، ص٣٧٨ .

(٤٥) بشتاوي ، عادل سعيد ، الأمة الأندلسية ، ص١٧٨ .

(٤٦) انطونيو دومنيقير هورتز وبرنارد بنثنت ، الموريسكيون حياة وماساة أقلية ، ص ١٩٨ -١٩٩ .

(٤٧) شكيب بنحفري ، موقف الدولة العثمانية من الممالك الأندلسية بالجزائر مابين سنتي ١٥٧١-١٥٧٣ ، بحث مقدم في المؤتمر العالمي الخامس للدراسات المورسيكية الأندلسية حول الذكرى الخمسمائة سنة لسقوط غرناطة ١٤٩٢م - ١٩٩٢م ، ج٢ (منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية المورسيكية والتوثيق والمعلومات ، تونس ، ١٩٩٣) ،ص٣٥ .

(٤٨) انطونيو دومنيقير هورتز وبرنارد بنثنت ، المورسيكيون حياة وماساة أقلية، ص ١٩٩ .

(٤٩)الونشريسي، احمد بن يحي بن مُحَمَّد بن عبد الواحد بن علي ، (ت ٩١٤هـ/١٥٠٩م) ، المعيار المعرب والجامع المغرب، ج٢ ، (بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ،د.ت)، ص١٢١ . لقد حاول بعض وجهاء المورسيكيين الاتصال بعلماء المغرب العربي لما يئسوا من الخلاص من معاناتهم تشاوروا فيما بينهم وقرروا مراسلة الفقيه والعالم احمد بن يحي الونشريسي للحصول على فتوى تفصل في مشكلهم المتمثل في إجبارهم على أكل وممارسة المحرمات وعدم السماح لهم بممارسة واجباتهم الدينية وتبعاً لذلك بعث إليهم الفقيه المذكور فتوى دينية كانت بمثابة خيبة أمل للمسلمين الأندلسيين المضطهدين حيث حثهم على مغادرة الأندلس وترك أمتعتهم وأراضيهم ، بحجة ان المسلم إذا غلب على أمره وجب عليه الهجرة إلى بلد مسلم آخر ومن بقي بأرض استولى عليها الكافر ولم يهاجر فهو كافر ، (وقد كان نص هذه الفتوى هو أن الهجرة من أرض الكفر إلى أرض الإسلام فريضة إلى يوم القيامة ولا يسقط هذه الهجرة الواجبة على هؤلاء الذين استولى عليهم الطاغية لعنه الله وعلى معاقلهم وبلادهم إلا تصور العجز عنها بكل وجه وحال الوطن والمال ، فأن ذلك كله ملغى في نظر الشرع)، والواقع أنني لا أريد أن أوجه نقداً إلى الفقيه المذكور إلا انه قد تسبب في الفشل والإحباط لدى المسلمين الأندلسيين او على الأقل انه يتحمل قسطاً كبيراً فيما جرى لهم وذلك لأنه كلما احتل العدو النصراني أرضاً إسلامية وجب على أهلها الخروج منها ، فيتابعهم العدو إلى مكان الهجرة حتى يقضي عليهم في كل مكان يحلوا به ، وهناك فتوى أخرى أصدرها الفقيه والعالم احمد بن أبي جمعة المغراوي الوهراني وهي فتوى لا تطرح فكرة الهجرة، بل على العكس من ذلك تدعوهم إلى البقاء والتمسك بالدين الإسلامي باطناً والتزام التقية وإعطائهم حلولاً لما يمكن أن يتعرضوا له أثناء ممارستهم لعبادتهم قائلاً: ((وإن أكرهوكم في وقت صلاة إلى السجود للأصنام أو حضور صلاتهم فأحرموا بالنية ، وانووا صلاتكم المشروعة وأشيروا لما يشيرون إليه من صنم ، ومقصودكم الله وان أجبروكم على شرب خمر فاشربوا لا بنية استعماله وان كلفوا عليكم خنزيراً فكلوه ناكرين إياه بقلوبكم ، ومعتقدين تحريمه ، وكذا إن أكرهوكم على محرم وكذا إن أكرهوكم على ربا أو حرام فافعلوا منكرين بقلوبكم)) . وللمزيد من المعلومات ينظر مُحَمَّد رزوق ، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب ، ص١٤٨-١٥١ .

(٥٠)كاسبار اكويلار ، الإبهام في موضوع طرد المغاربة المورسيكيين من أسبانيا ، ترجمة قراص مينا رهاناي ، موجز دراسة أسبانية مقدمة في أعمال المؤتمر العالمي الخامس للدراسات المورسيكية الأندلسية حول الذكرى الخمسمائة سنة لسقوط غرناطة ١٤٩٢م ١٩٩٢م،ج٢ ،(منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية المورسيكية والتوثيق والمعلومات ، ، تونس ، ١٩٩٣) ، ص ٢٦٩ .

(٥١) مُحَمَّد عبد الله عنان ، نهاية الأندلس، ص٣٧٩ .

(٥٢) المطوي ، مُحَمَّد العروسي ، الحروب الصليبية في المشرق والمغرب ، ط٢،(دار الغرب الإسلامي المغرب ، ١٩٨٢)، ص٢٥٣ .

(٥٣) الكتاني ، علي بن المنتصر ، انبعاث الإسلام ، ص١٧٨ .

(٥٤) مُحَمَّد عبد الله عنان ، نهاية الأندلس ، ص٣٧٩-٣٨٠ .

(٥٥) الكتاني. علي بن المنتصر، المسلمون في أوربا وأمريكا ،(دار الكتب العلمية بيروت ، ٢٠٠٥)، ص١٨٣ .

(٥٦) شلبي ، احمد ، موسوعة التاريخ الإسلامي ، ط٧ ،(مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٨٤) ، ص٨٠ -٨١ .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر

- الونشريني ، أبو العباس أحمد بن يحيى بن مُحَمَّد بن عبد الواحد بن علي (ت ٩١٤هـ/١٥٠٩م)

١- المعيار المعرب والجامع المغرب ،(بيروت ،دار الغرب الإسلامي ،ج٢ ،د.ت) .

- الحميري،مُحَمَّد عبد المنعم،(ت٧١٠هـ/١٣١٠م)

٢- الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس ، ط١ ، (مطبعة هيدلبرغ، لبنان ، ١٩٧٥)

- مجهول، مؤلف، (كتبه في عام ٩٤٧هـ/١٥٠٤م) .

٣- نبذة العصر في أخبار بني نصر ، ضبطه وعلق عليه الفريد بستاني، (مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ٢٠٠٢) .

- المقري التلمساني ، شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد ت١٠٤١هـ/١٦٣١م

٤- ازهار الرياض في أخبار عياض ، ضبطه وحققه مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي ، (مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر ، القاهرة ،١٩٣٩) .

٥- ___ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق إحسان عباس ، المجلد الرابع (دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨) .

قائمة المراجع

- أرسلان ، شكيب

١- خلاصة تاريخ الأندلس ، (مطبعة الميناء ، القاهرة ، ١٩٣٥) .

- انطونيو دومنيقير هورتز وبرنارد بنشت

٢- المورسيكيون حياة شعب ومأساة أقلية ، ترجمه من اللغة الاسبانية إلى اللغة العربية عبد العال صالح طه ، (دار الأشراق، بيروت ، ١٩٨٨).

- بشتاوي، عادل سعيد

٣- الأندلسيون المواركة دراسة في تاريخ الأندلسيين بعد سقوط غرناطة ، (مطابع أنتر ناشيونال برس ، القاهرة ، ١٩٨٣) .

٤- _____ الأمة الأندلسية الشهيدة ،(بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠) .

- جمال عبد الكريم

٥- المورسيكيون تاريخهم وآدابهم ، (القاهرة ، دار نهضة الشروق ، ١٩٩٧) .

- حتاملة ، مُحَمَّد عبده

٦- التنصير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملكين الكاثوليكيين ١٤٧٤- ١٥١٦ ، (عمان ، الأردن ، ١٩٨٠).

- رزوق ، مُحَمَّد

٧- الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين١٦-١٧،(مطابع افريقيا الشرق،الدار البيضاء، د.ت) .

- رضوان ، نبيل عبد الحي

٨- جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس واسترداده في مطلع العصر الحديث . رسالة دكتوراه منشور في التاريخ الإسلامي . جامعة أم القرى .

- شكيب بنحفري

٩- موقف الدولة العثمانية من الممالك الأندلسية بالجزائر مابين سنتي ١٥٧١-١٥٧٣، بحث مقدم في المؤتمر العالمي الخامس للدراسات المورسيكية حول الذكرى الخمسمائة سنة لسقوط غرناطة ١٤٩٢م-١٩٩٢م،ج٢(منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية المورسيكية والتوثيق والمعلومات، تونس، ١٩٩٣) .

- شلبي ، احمد

١٠- موسوعة التاريخ الإسلامي ، ط٧ ،(مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٨٤) .

- عنان ، مُحَمَّد عبد الله

١١- نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين ، العصر الرابع من كتاب دولة الإسلام في الأندلس ، ط٢ ، (دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨) .

- الفقي ، عصام الدين عبد الرؤوف

١٢- تاريخ المغرب والأندلس ، (القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٤) .

- كاسبار اكويلار

١٣- الإبهام في موضوع طرد المغاربة المورسيكيين من أسبانيا ، ترجمة قراص مينا رهاناي ، موجز دراسة أسبانية مقدمة في أعمال المؤتمر العالمي الخامس للدراسات المورسيكية الأندلسية حول الذكرى الخمسمائة سنة لسقوط غرناطة ١٤٩٢م ١٩٩٢م،ج٢ ،(منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية المورسيكية والتوثيق والمعلومات ، ، تونس ، ١٩٩٣).

- الكتاني ، علي بن المنتصر

١٤- انبعاث الإسلام في الأندلس ، (مجمع البحوث الإسلامية ، اسلام آباد ، باكستان ، ١٩٩٢) .

١٥- _____، المسلمون في أوربا وأمريكا ،(دار الكتب العلمية بيروت ، ٢٠٠٥) .

- المطوي ، مُحَمَّد العروسي
١٦ - الحروب الصليبية في المشرق والمغرب ، ط٢،(دار الغرب الإسلامي المغرب ، ١٩٨٢) .